

COMMUNIQUÉ



Glasgow Climate Dialogues

Voices from the Global South
September 2021

Hosted by



Scottish Government
Riaghaltas na h-Alba
gov.scot



بيان	COMMUNIQUÉ
حوارات التغيير المناخي في غلاسكو	GLASGOW CLIMATE DIALOGUES
وجهات نظر بلدان الجنوب العالمي	Voices from the Global South
سبتمبر 2021	September 2021
تستضيفها	Hosted by
الحكومة الإسكتلندية	Scottish Government
gov.scot	gov.scot
أوقفوا فوضى المناخ	STOP CLIMATE CHAOS
إسكتلندا	SCOTLAND

مقدمة من الحكومة الإسكتلندية

يُعد تغير المناخ وخسائر وأضرار الطبيعة من أعظم التهديدات طويلة المدى التي تواجه شعوبنا وكوكبنا وأصبحنا نشهد بالفعل هذا التأثير الهدام في جميع أنحاء العالم. كما يُعد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" علامةً فارقةً وحاسمةً في تنفيذ اتفاق باريس وفرصة مهمة لضمان تقديم إجراءات مستمرة نحو مستقبل يتسم بالمرونة وتحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري من أجل حماية الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، وتكيفهم بصورة عادلة مع التغيرات القادمة مع ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين علينا جميعاً في غلاسكو الاستماع بعناية، والمشاركة وبناء فهماً عن وجهات نظر أولئك الذين يعانون من آثار تغير المناخ بشكل مباشر وخاصةً البلدان والأشخاص الذين يواجهون أسوأ الآثار والذين لم يساهموا سوى بأقل قدر ممكن في حالة الطوارئ المناخية التي نشهدها. ومن خلال "صندوق العدالة المناخية" الأول في العالم، أظهرت الحكومة الإسكتلندية تضامناً مع الشعوب الأكثر تأثراً بتغير المناخ في بلدان الجنوب العالمي وسواصل مناصرتهم في قضيتهم ودعمهم في توصيل أصواتهم ووجهات نظرهم في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" في غلاسكو.

ولهذا السبب، عقدت الحكومة الإسكتلندية، بالتعاون مع المجتمع المدني الإسكتلندي، سلسلة من المشاركات الافتراضية حيث ناقش أصحاب المصلحة المطلعون من بلدان الجنوب العالمي، إلى جانب المنظمات الإسكتلندية والدولية وتطرقوا إلى التوقعات والأولويات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" والمراحل التي تليه. وأطلق عليها اسم "حوارات التغيير المناخي في غلاسكو".

ومن هنا، يُسعدني أن أشارك هذا البيان القصير، الذي يوضح بالتفصيل توصيات "حوارات التغيير المناخي في غلاسكو" كمساهمة ضمن مسؤوليتنا المشتركة في التعلم والاستماع والمشاركة في القضايا التي يراها زملاؤنا من بلدان الجنوب العالمي مفتاحاً لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26".

ويتمثل هدفنا في أن تعمل التوصيات في كل مجال من هذه المجالات الحيوية الأربعة، على إعلام الآخرين وتشكيل أوجه مناقشاتهم في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26"، وفي سبيل ذلك، دعم الاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" على أوجه الطموح والشمول وأهمية العمل العالمي المطلوب على نحو عاجل.

ميري ماكالان (عضو البرلمان الإسكتلندي)

وزيرة البيئة وإصلاح الأراضي

حوارات التغيير المناخي غلاسكو

كانت حوارات التغيير المناخي في غلاسكو عبارة عن أربع جلسات عبر الإنترنت شاركت في استضافتها الحكومة الإسكتلندية والمجتمع المدني الإسكتلندي. وركزت كل جلسة على موضوع معين:

6 سبتمبر 2021	الوصول والمشاركة وإيصال الأصوات:
7 سبتمبر 2021	التكيف مع المناخ والمرونة:
8 سبتمبر 2021	الخسائر والأضرار:
9 سبتمبر 2021	الانتقال العادل:

وقد تم وضع هذه المحاور الأربعة بالتعاون بين تحالف "أوقفوا فوضى المناخ في إسكتلندا" والحكومة الإسكتلندية. وقد تم إعلامهم من خلال فهم أولويات بلدان الجنوب العالمي قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26"، كما تم تحديد المجالات التي تتضمن فرصة واضحة للتعاون والحوار والتعلم المشترك بين الجهات الفاعلة الإسكتلندية والشركاء الدوليين.

وصُممت حوارات التغيير المناخي في غلاسكو لضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في بلدان الجنوب العالمي والتعلم منهم بشأن تغيير المناخ قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26". تمت استضافة الحوارات بما يُشكل اعترافاً بحقيقة أن بلدان الجنوب العالمي تتأثر بشكل غير متناسب بالآثار السلبية لتغير المناخ، وأنه من أجل عقد قمة ناجحة، يصبح من الضروري دعم ورفع مستوى تمثيل شعوب الجنوب العالمي.

ويُلخص هذا البيان نتائج هذه الحوارات، ويهدف إلى تقديم مدخلات قيّمة لمفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" في كل مجال من المجالات الأربعة. وفيما يلي بيان بالمعلومات التفصيلية عن العملية المتبعة وكيف تم التوصل إلى هذه النتائج.

تم التخطيط لحوارات التغيير المناخي في غلاسكو بمعرفة فريق عمل مكون من ممثلين لمنظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب العالمي وأعضاء من تحالف "أوقفوا فوضى المناخ" في إسكتلندا وممثلين عن فريق مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" التابع للحكومة الإسكتلندية. وخلال المدة من مايو إلى أغسطس 2021، اجتمع فريق العمل أربع مرات لاتخاذ قرارات بشأن المحتوى والعمليات. وتم تخطيط كل جلسة من الجلسات الأربع بمعرفة اثنين من المنسقين - أحدهما من بلدان الجنوب العالمي والآخر من منظمة المجتمع المدني الإسكتلندية - والذين تعاونوا في استقدام المتحدثين ذوي الصلة وتحديد الخيارات بشأن المسائل الرئيسية.

وقد حضر حوارات التغيير المناخي في غلاسكو خبراء مناخيون بارزون في كل موضوع من الموضوعات ذات الصلة. وشكّل خبراء من بلدان الجنوب العالمي غالبية المتحدثين والمنسقين، مع دعوة بعض الخبراء من بلدان الشمال العالمي للحوار معهم خلال كل جلسة. وتم تجميع قائمة المدعوين لكل جلسة، كما تم توزيع الدعوات من خلال عدد محدود من الشبكات مع التركيز على ضمان مشاركة بلدان الجنوب العالمي. وتعتبر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه الوثيقة هي نتاج هذه الحوارات، على الرغم من أن وجهات نظر واقتراحات المشاركين من بلدان الجنوب العالمي حظيت بالرعاية أثناء وضع اللمسات الأخيرة على المخرجات.

أُتُبعت العملية التالية بغية استخلاص الرسائل والمواضيع الرئيسية من الجلسات، وللتحقق من الاستنتاجات:

- تمت مراجعة تسجيلات الفيديو للحوارات، بما في ذلك قاعات الجلسات العامة والجلسات الفرعية، وتم تدوين الموضوعات والتوصيات الرئيسية؛
- تمت مراجعة مواد العروض التقديمية للمتحدثين ومحتوى غرفة المحادثات ومحتوى اللوحة الرقمية واستخدامها للتركيز على الرسائل؛

- تمت مراجعة الإسهامات المقدمة من خلال النماذج عبر الإنترنت والتي تم توزيعها على المسجلين في الحوار للسماح بظهور المزيد من الرسائل؛
- تمت صياغة تقارير الأحداث مع نظرة عامة على المواد والمحتوى، فضلاً عن الرسائل الرئيسية للبيان، كما تم تعميمها على المتحدثين للحصول على ملاحظاتهم الأولية؛
- تمت مشاركة المسودات المنقحة لتقارير الأحداث مع كل من سجل في الحوار للحصول على التعليقات والملاحظات؛
- تم تسليم تقارير الأحداث المكتملة مع الرسائل الرئيسية للبيان إلى فريق عمل حوارات التغيير المناخي في غلاسكو للتحقق من صحتها. التقارير متاحة عبر الرابط التالي stopclimatechaos.scot/policy.

الرسائل الرئيسية من حوارات التغيير المناخي في غلاسكو

1. الوصول والمشاركة وإيصال الأصوات

- يتعين أن تستفيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي وتتعلم من تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على المفاوضات حول مشاركة بلدان الجنوب العالمي وأن تضع خطة عمل لمعالجة قضايا الوصول والمشاركة. وينبغي أن تهدف خطة العمل هذه إلى خلق مجال متكافئ بين الأطراف، كما ينبغي تعزيز الدعم المالي لضمان مشاركة بلدان الجنوب العالمي. ويتعين أن تشارك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي في مشاورات واسعة لوضع خطة العمل هذه، وضمان تمويل عملية تنفيذها من جانب الدول المتقدمة. يتعين بذل جهود خاصة لضمان وصول الشباب إلى مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وينبغي استكشاف سبل جديدة لضمان تعزيز مشاركة الشباب، بما في ذلك التشجيع على تواجد مفوضين من الشباب في وفود البلدان، وينبغي كذلك أن تستثمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في وضع مخططات إضافية لتمكين هذه المشاركة، وخاصة مشاركة بلدان الجنوب العالمي.
- يلزم إجراء تقييم لكيفية الاستماع لأراء المجموعات الأكثر تأثراً بتغيير المناخ في المفاوضات، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والمجتمع المدني والأشخاص من الدول الجزرية الصغيرة النامية والأشخاص ذوي الهمم والسكان الأصليين والمجتمعات المتواجدة على الخطوط الأمامية لتأثيرات المناخ. كما يتعين اتخاذ خطوات لتحسين الوصول من خلال حلول تكنولوجية جديدة لتمكين الإسهامات المباشرة في المفاوضات ويجب أن تعكس هذه الإسهامات قرارات مؤتمر الأطراف.
- يجب أن تبذل رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" وغيرها من الجهات المعنية كل جهد ممكن لضمان وصول وفود من جميع الأطراف إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" - وخاصة من بلدان الجنوب العالمي. ويتضمن هذا الجهد ويشتمل على عنصر تعزيز نشر اللقاحات، وترتيبات الحجر الصحي في الفنادق، وإضافة الإمكانيات الخاصة بمعالجة التأثيرات، وكذلك إنشاء - محاور عالمية، لكن بمثابة محاور احتياطية، لتمكين الوصول الافتراضي إذا تعذر سفر الوفود.

[اقرأ التقرير الكامل حول الوصول والمشاركة وإيصال الأصوات >](#)

التكيف مع المناخ

- يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بوعدها السنوي بخصوص التمويل المناخي بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي بناءً على هدف التقسيم بمقدار النصف بين تمويل تدابير التخفيف وتدابير التكيف مع المناخ التي تم تحقيقها والتمويل المقدم كمنح ميسرة، وليس قروضاً. كما أن هذا التمويل يعتبر غير كافٍ، ويتعين أن يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي "كوب 26" على رفع التمويل المناخي بدرجة كبيرة وأن يوافق على توسيع هدف التمويل العام العالمي الجديد للتكيف مع المناخ في مرحلة ما بعد عام 2025. وثمة ضرورة ملحة متمثلة في توفير آليات محاسبية محسنة لتعزيز التدقيق من حيث كمية ونوعية التمويل المناخي مع مزيد من التمويل المقرر عبر القنوات التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي وكذلك برامج التمويل المناخي الجديدة والإضافية على حد سواء لضمان توفير المساعدة الإنمائية الرسمية.
- تعزيز سبل الوصول إلى التمويل المناخي بشكل كبير للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك طرق تبسيط إجراءات الطلبات والتغلب على حواجز القدرات. وفي الوقت نفسه، يتعين تعزيز الاستثمار لزيادة التأهب والإنذار والعمل المبكرين لمنع الظواهر الجوية المعاكسة التي ينتج عنها كوارث، بما في ذلك الإجراءات الاستباقية والالتزامات بمقتضيات شراكة العمل المبكر الواعية بالمخاطر.
- يجب زيادة نسبة التمويل المناخي الذي يصل إلى المجتمعات المحلية بشكل مستدام مع ضمان تحسين المراقبة لتقييم التقدم المحرز في هذا الشأن. كما يتعين على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المناخي اعتماد مبادئ التكيف مع المناخ التي تقودها المجتمعات المحلية رسمياً مع اتخاذ إجراءات لضمان تسهيل الصناديق المالية المخصصة للمناخ لزيادة تخصيص المحلي، بما في ذلك تعزيز الهياكل والعمليات والمؤسسات المحلية. وينبغي كذلك دراسة هدف عالمي جديد متزايد تدريجياً لتمويل المناخ بما يضمن الوصول إلى المستويات المحلية. ومن اللازم مشاركة التكنولوجيا والمعارف والخبرات مع المجتمعات المحلية، مع ضمان استغلال المعارف المحلية والاستفادة منها. ويتعين أن تشجع "الحصيلة العالمية" على عملية صنع القرار التفصيلية والتشاركية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقييم التقدم المحرز بخصوص التكيف مع المناخ.
- ينبغي أن يكون تمويل المناخ متاحاً بالكامل ومستجيباً لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الهمم والفئات المهمشة الأخرى، مع إزالة الحواجز الهيكلية. ويتعين تحسين عمليات إعداد التقارير حول الاستجابة لمقتضيات النوع

الاجتماعي وتقديم المزيد من التمويل من خلال توفير فرص الوصول المباشر المضمونة، وخاصةً تسهيلات المنح الصغيرة الوطنية ودون الوطنية مع ضمان مشاركة المرأة في اللجان التوجيهية.

من الضروري كذلك حماية أنظمة الدعم؛ ومنها الحقوق في الأرض والمياه والموارد الطبيعية، وتعزيزها بالكامل للمجتمعات الأكثر تهميشًا والأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية لضمان أن يحقق عنصر التكيف مع المناخ تأثيرات مستدامة ومنصفة على نطاق واسع. ويتعين أن تتوافق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي مع اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية واتفاقية الأمم المتحدة للمياه وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية التنوع البيولوجي لضمان توفير الاستثمارات والحقوق اللازمة من خلال عملية صنع قرارات شاملة بخصوص المصادر الطبيعية للغذاء؛ بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات؛ على أن تتم إدارة هذه الأنشطة بطريقة تشاركية. كما يلزم توسيع نطاق التكيف مع المناخ على مستوى المساحات الطبيعية بطريقة تضمن إنتاج أغذية آمنة ومفيدة بطريقة مرنة مع ضرورة مراعاة النظم البيئية ونظم المياه العابرة للحدود. ومن اللازم كذلك دمج الحلول الزراعية البيئية في عوامل التنمية الزراعية.

[اقرأ التقرير الكامل حول التكيف مع المناخ >](#)

الخسائر والأضرار

إن الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي بشري المنشأ تُعد إرثًا غير عادلاً للشباب والأجيال القادمة. ويتعين على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي بدءًا من مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" الاستماع جيدًا لأولئك الذين يعانون من الخسائر والأضرار؛ وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء والمهمشين؛ حتى يتمكنوا من إيجاد طرق لمعالجة هذا الواقع المناخي. كما يتعين توفير حلول لتوثيق وتسجيل هذه التجارب وتقديم تقرير عنها وتقييمها كجزء من "الحصيلة العالمية". من اللازم الإقرار بالمسؤولية العالمية المشتركة عن الخسائر والأضرار من خلال صندوق تضامن يعمل على توجيه الدعم (المالي والمعنوي والتقني) لمن هم في أمس الحاجة إليه. ويتعين أن تعقد إسكتلندا، بصفتها المناصر والداعم العالمي للعدالة المناخية، مناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي "كوب 26" للتطرق إلى معالجة هذه الخسائر والأضرار بصورة أفضل كجزء من واقع انعدام العدالة المناخية.

ومن اللازم كذلك إضفاء الطابع الرسمي على معالجة الخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في نطاق الركيزة الثالثة للتعاون في عقد المفاوضات واتخاذ القرارات. كما أنه من اللازم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي أن تنتقل من محاولة فهم الخسائر والأضرار المناخية إلى ضرورة معالجتها. ومن اللازم كذلك بناء ودعم الآليات الوطنية لمعالجة الخسائر والأضرار. ومن هنا يجب على الحكومات بناء المعارف والقدرات حسب الاقتضاء وأن يكون لديها الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذا الواقع.

[اقرأ التقرير الكامل حول الخسائر والأضرار >](#)

الانتقال العادل

إدراكًا للظروف المختلفة لبلدان الشمال العالمي عن بلدان الجنوب العالمي، يجب أن يستند الانتقال العادل الخاص بتلبية أهداف اتفاق باريس إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي المتعلقة بالمسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت والقدرات ذات الصلة والحق في التنمية، مما يتطلب من البلدان الالتزام بتنفيذ نصيحتها العادل من خفض الانبعاثات وسداد ديونها المتعلقة بالمناخ، وتجنب الاقتصادات ويلات النهب التاريخي والمستمر لموارد بلدان الجنوب العالمي من قبل بلدان الشمال العالمي. من اللازم احترام حدود وقيود الكوكب، وإعادة التفكير جذريًا في كيفية إعمال الحق في التنمية لدى بلدان الجنوب العالمي على كوكب محدود بغية تنفيذ انتقال عادل، وتجنب تكرار عدم المساواة والدمار الناجم عن مسار التنمية الذي اتخذته بلدان الشمال العالمي. إن اتباع نهجًا متعدد الجوانب، يُدرك الأبعاد الطبقيّة والجنسانية والعرقية ويعالج الطرق المختلفة التي تتعرض لها شعوب بلدان الجنوب العالمي بسبب تأثيرات المناخ ويتناولها ويتطرق إليها، أمرًا ضروريًا لضمان الانتقال العادل، الذي يتعين دعمه بنظام قيم ينص على التضامن والتعاون وحقوق الإنسان والحوار المجتمعي، ويرفض المناهج الاستعمارية لحماية البيئة ويركز على المعارف والخبرات والإشراف والحلول واحتياجات النساء والسكان الأصليين والفلاحين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

يجب أن يدعم الانتقال العادل حقوق العمال ويقويها ويعززها، بما يضمن مشاركة العمال في القرارات التي تؤثر عليهم، ويضمن توفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم، ويحقق معايير الصحة والسلامة، ويضمن الاعتراف بالعمل الإنتاجي وأعمال إعادة الإنتاج ومعالجة مشكلاته، ويضمن توسيع نطاق المحادثة إلى ما وراء العمال المنتظمين، ويضمن التركيز على تجربة المرأة.

إن تغيير نظام الطاقة ومصادر الطاقة أمرًا أساسيًا لا مفر منه لضمان الانتقال العادل، وإنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري ومعالجة أزمة الوصول إلى الطاقة في بلدان الجنوب العالمي، فضلًا عن قضايا الملكية وأنماط الاستهلاك المتغيرة؛ كما أن مشاركة الحكومات والقيادة أمران أساسيان لتحقيق هذا الانتقال العادل؛ حيث أنه لا يمكننا الاعتماد على النهج القائم على السوق والمتسبب في نشوب الأزمة ليقوم بحل هذه الأزمة.

يُعد توفير التمويل العام من دون شروط للحصول على الطاقة والطاقة المتجددة أمرًا ضروريًا كذلك لتحقيق الانتقال العادل، واتخاذ نهج أكثر مساواة في تمويل الانتقال من حيز المساعدة إلى حيز التعاون، وضمان وصول التمويل إلى النساء والشعوب الأصليين والفلاحين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ممن يقدمون بالفعل حلولًا لأزمة المناخ على أرض الواقع.

[اقرأ التقرير الكامل حول الانتقال العادل >](#)